هيرفريد مونكلر

العالم في حالة اضطراب

ترتيب القوى في القرن الحادي والعشرين

مقدمة:
عن تحوّل النظام العالمي

لقد اتسمت العقود القليلة الماضية بتغيرات عميقة وبالغة الأهمية في التركيبات السياسية العالمية، بعد أن بدا النظام العالمي في السابق وكأنه قد أصبح ثابتًا مثل قالب الخرسانة لأكثر من أربعين عامًا - على الأقل إذا أخذنا في الاعتبار، كما فعل الألمان، ثنائية القطب في العالم: الشرق والغرب، بما تنطوي عليه من صبغة اجتماعية وسياسية وقيمية سياسية. ومع ذلك، إذا نظرت عن كثب ووسعت مجال رؤيتك إلى جنوب العالم، فستجد أنه كان هناك عدد من التطورات المُزعزعة في الفترة ما بين الحرب العالمية الثانية وانهيار الإمبراطورية السوفييتية، مثل نهاية الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية. وعلى الرغم من أن بعض هذه القوى كانت قد بدأت بالفعل في التعثر خلال الحرب العالمية، إلا أن الغالبية العظمى من اللاعبين السياسيين افترضوا في نهاية الحرب أنهم سيستمرون في لعب دور مهم في السياسة العالمية.

عندما ألقى ونستون تشرشل خطابه الشهير في زيوريخ عام 1946، والذي دعا فيه إلى توحيد أوروبا (الغربية)، لم يكن يفكر بأي حال من الأحوال في أن بريطانيا العظمى ستكون جزءًا من أوروبا الموحدة، بل كان يرى في الإمبراطورية البريطانية جهة فاعلة مستقلة في المشهد السياسي العالمي، والذي تُشكله بصورة أساسية ثلاث قوى كبرى: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والإمبراطورية البريطانية. إن أوروبا الموحدة، كما طالب تشرشل، كان لابد أن تكون بمثابة حاجز جليدي في السياسة الأمنية ضد الاتحاد السوفييتي. لم يكن من المتصور بالنسبة له أن الإمبراطورية نفسها لن تكون موجودة قريبًا. وبما أن خطاب زيورخ تم بعد ذلك تصنيفه في مرحلة ما قبل بدء تاريخ المشروع الأوروبي، ووُصف في بعض الأحيان بأنه كان إشارة البدء، فقد تم تجاهل الانقطاع العميق التي مثلته التطورات السياسية العالمية مع مشروع تشرشل للنظام العالمي في ذلك الوقت. وصُنع من ذلك الانقطاع حكاية سلسة عن التقدم، وجُعِل تشرشل هو صاحب الرؤية لها.

من المهم أن نضع هذا المثال في الاعتبار إذا أردنا أن نفهم لماذا يشار إلى التغييرات الأخيرة باسم "الفوضى العالمية". إن هذا التصور يخص بالدرجة الأولى أولئك الذين كان النظام العالمي يرتكز في مخيلتهم على التقابل بين الشرق والغرب، والذين تركز اهتمامهم على عدم وجود أي شيء آخر فيما يتعلق بالسياسة العالمية أبعد من ذلك. في الواقع، كان النظام الثنائيّ القطب لشمال العالم هو المكبح الكبير لعملية التغيير، وقد حدد ذلك النظام بنية التركيبات العالمية، التي أثرت أيضًا على جنوب الكرة الأرضية؛ ولم تتمكن حركة "عدم الانحياز" من مقاومة هيمنتها. كان لمصطلح "العصر الجليدي"، الذي غالبًا ما كان مُستخدَمًا في تلك الحقبة معاني متنوعة: لم تكن العلاقات بين الجانبين فاترة إلى جليدية فحسب، بل تم أيضًا تجميد القوى التي تهدف إلى التغيير في الشرق لمنعها من أن يصبح لها دور سياسي. وكانت كل عملية "ذوبان جليد" يتبعها "عصر جليدي" جديد وفقا لمقتضيات النظام الثنائي القطب. وكلما زادت قوة قوى التغيير، أصبح المناخ السياسي في الكتلة الشرقية أكثر جمودًا. وصولًا إلى إصلاحات جورباتشوف، كان ذلك بمثابة درجة حرارة سياسية شبه منتظمة.

لقد تغير هذا بشكل جذري مع نهاية الصراع بين الشرق والغرب. لقد انهار الاتحاد السوفييتي، القطب المحافظ ــ أو بتعبير أدق الداعي إلى المحافظة ــ في النظام العالمي، وحتى عندما ننظر إلى الماضي نجد

أنه من المدهش كيف اتسمت نهاية هذا الفاعل السياسي العالمي، الذي كان مركزياً سابقاً، بأنها كانت نهاية غير صاخبة. فجأة لم يعد ذلك اللاعب موجودًا، الأمر الذي أعطى الكثيرين في الغرب الفرصة للاعتقاد بأن عصرًا بلا هموم قد بدأ. وقف سقوط الإمبراطورية، التي أنشأها لينين، في مقابل الصعود السريع للصين في نهاية القرن العشرين، والذي حدث في البداية بشكل غير واضح نسبيًا، وكان مصحوبًا في كثير من الأحيان بتوقع في الغرب أن إدخال عناصر الرأسمالية واقتصاد السوق في تلك الإمبراطورية الوسطى (الصين)، سوف يؤدي إلى اختفاء حكم الحزب الشيوعي الواحد وسيحل محله نظام دستوري ديمقراطي. فالعالم، وفقاً لهذه الفكرة، لم يعد منقسماً، لا من حيث سياسات القوة ولا من الناحية الأيديولوجية، بل كان ينمو معًا، وكان منتَظرًا أن تلعب الأمم المتحدة، التي كانت في السابق مكتوفة الأيدي بسبب التناقض بين الشرق والغرب، دوراً مركزياً في الاضطلاع بمهام الإنسانية.

إن «أفق التوقعات» ذلك (وفقًا لكوسيليك)، الذي كان لا يزال مهيمنًا حتى وقت قريب، هو السبب الثاني وراء رؤيتنا لتركيبات العلاقات الحالية على أنها فوضى عالمية. والآن اختفى أفق التوقع من جديد، ولا ينبغي الافتراض بأنه سيظهر مرة أخرى في المستقبل المنظور. وبدلاً من ذلك، أصبحت الصين القطب المقابل للولايات المتحدة الأمريكية، واختفت فكرة أن النموذج السياسي والاقتصادي الغربي سيفرض نفسه على مستوى العالم بعد نهاية القطبية الثنائية. هل كانت هذه الفكرة واقعية على الإطلاق، أم أنها كانت خداعًا كبيرًا للذات منذ البداية، سيظل ذلك سؤالًا مفتوحًا هنا. في كل الأحوال، ظلت الفكرة السائدة لأكثر من عقدين من الزمن تتلخص في احتمال نشوء نظام عالمي لا يقوم على المواجهة، بل على التعاون، حيث أصبحت الحروب بين الدول نموذجًا تاريخيًا قديمًا.

كثر الحديث، لفترة محدودة، عن "لحظة القطب الواحد"، التي كانت من نصيب الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أعطت "القوة العظمى الوحيدة المتبقية" الفرصة لتصبح "الوصي" على النظام العالمي، وهو النظام الذي لم يكن يصطبغ بصبغة الصراع الذي تهيمن عليه بشكل أساسي الأعمال العدائية والتناقضات، ولا يتسم بالمواجهة، التي تفرض على الآخرين الانحياز إلى أحد الجانبين، وإنما نظام عالمي تتخذ فيه الصيغة الخطابية البحتة سابقًا حول الإنسانية وتحدياتها شكلاً سياسيًا. لكن لم يحدث شيء من ذلك أيضًا: بعد الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001، وهي حدث تخريبي آخر، سمحت الولايات المتحدة لنفسها بالانجرار إلى التطور المتوقع عمومًا لتطبيق الديمقراطية والرأسمالية القائمة على اقتصاد السوق في العالم العربي الإسلامي باستخدام العنف إذا لزم الأمر، من أجل كسر الانغلاق الذاتي الذي كان واضحًا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية - ولكنها فشلت في جميع المجالات. فهي لم تتشعب وتتبدد جهودها عسكرياً في العالم العربي الإسلامي فحسب، بل فقدت أيضاً سمعتها السياسية على المستوى العالمي.، في حين أن السمعة تشكل واحدة من أهم "العملات" في السياسة الدولية. إن ما أسماه عالم السياسة الأميركي جوزيف ناي "القوة الناعمة" يعتمد في الأساس على السمعة، في مقابل "القوة الصلبة"، فهي أكثر فعالية من حيث التكلفة، وبالتالي تمثل الشرط الأساسي للنفوذ العالمي، دون المخاطرة بإرهاق القوة المهيمنة ماديًا. ومع خسارة الولايات المتحدة لسمعتها، أصبح من الصعب عليها استغلال "لحظة القطب الواحد"، حتى لم يعُد ذلك ممكنًا.

لقد كان مشروع النظام العالمي الأحادي القطب مدفوناً بالفعل في عهد الرئيس الأمريكي أوباما، وأعقب ذلك الاعتراف بأن الولايات المتحدة لم تعد قادرة على فرض قوة متزامنة ومتساوية في منطقتي

المحيط الأطلسي والمحيط الهادئ. ورغم أن هذا الاعتراف لا يمكن أن يقارن بانهيار الاتحاد السوفييتي من حيث أهميته السياسية العالمية، إلا أنه عبّر عن تآكل قوة القطب، الذي كان الطرف الآخر للنظام الثنائي القطبية سابقاً. بعد عقدين من نهاية القطبية الثنائية، بدأ تآكل القطبية الأحادية.

وفي الوقت نفسه، أصبح للولايات المتحدة الأمريكية منافسًا جديًا له تطلعات عالمية متمثلًا في الصين. وبما أن الصين بدت شديدة الثقة بالنفس والنشاط، فقد أدى ذلك إلى صياغة مسودة جديدة للنظام العالمي، تحدث فيها البعض بالفعل عن أن العصر الأمريكي سيعقبه عصر صيني. علاوة على ذلك، تم استبدال الاتحاد السوفييتي المشبع سياسياً، والذي كان حتى عام 1990/1989 نقيض الغرب في النظام العالمي القائم على الاستقرار، بروسيا، التي أرادت إعادة تفسير التاريخ، والتي تشكك في السيادة الإقليمية لبعض الدول المجاورة لها، أي لم يكن هدفها الحفاظ على النظام، بل تغييره. ونتيجة لهذا فقد انهارت فكرة أن المرء قادر على "تحقيق السلام باستخدام قدر أقل من الأسلحة"، وجرفتها الأمواج مثل قلعة رملية على الشاطئ.

وفي الوقت نفسه، يبحث الاتحاد الأوروبي عن دوره بين القوى العالمية الناشئة. وينطبق عليه ما قيل ذات مرة عن جمهورية ألمانيا الاتحادية: عملاق اقتصادي، وقزم سياسي. فبعد انتهاء الصراع بين الشرق والغرب، كان الأوروبيون ـ وليس الألمان وحدهم بأي حال من الأحوال ـ على اقتناع بأن المستقبل يتمثل في مشروعهم القائم على تحقيق السلام من خلال السبل الاقتصادية في الأساس. وكان ذلك مناسبًا لمصادر القوة التي كانت تحت تصرف الأوروبيين. ومن المفترض أن الناس في أوروبا تشبثوا بهذه الفكرة لفترة طويلة لأنها تزامنت مع مسودة جذابة أخلاقياً لنظام عالمي يتمتع فيه الأوروبيون بمكانة بارزة، وخاصة أنه موقف لم يكُن تحقيقه ليتسبب في تكاليف باهظة، وبدا خالياً من المخاطر السياسية إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى، تعين على الأوروبيين أن يسارعوا بأسرع ما يمكن إلى سد الثغرة التي أصابت قوتهم العسكرية. والسؤال الآن هو ما إذا كانت أوروبا أو الاتحاد الأوروبي سوف يشكل لاعباً مهماً، أم عاملاً لا يكاد يذكر في النظام العالمي الناشئ.

وفي ضوء هذا التطور، يتحدث الكثيرون الآن عن الفوضى العالمية. يبدو ذلك مثيرًا للقلق، ويتسم بنبرة متوترة مستمرة، ويشير إلى أنه يتعين على المرء الخروج من هذه الحالة في أسرع وقت ممكن - دون أن يكون قادرًا على تحديد كيفية القيام بذلك. وهذا انعكس في البداية في الحالة المزاجية القلقة والمتحمسة في المجتمع الألماني منذ 24 فبراير 2022. إن الفوضى التي نتحدث عنها تقاس على فكرة نظام السلام العالمي، الذي ينبغي أن يتميز بسيادة القانون وانتشار الرخاء العالمي. وبالنظر إلى ذلك، فهي في الواقع فوضى كبيرة. ومع ذلك، فإن الأفكار الموضحة أدناه تذهب في اتجاه مختلف: وفقًا للأطروحة الأساسية، نحن نتعامل مع تحوّل في النظام العالمي حدث بالفعل في الماضي على مدى فترات زمنية أطول مرارًا وتكرارًا، ولكن منذ القرن العشرين، أصبح يسير بوتيرة أسرع من أي وقت مضى.

ما كان من الممكن في السابق ملاحظته فقط بالحركة السريعة، يحدث الآن في الوقت الفعلي أمام أعيننا؛ وهذا أمر مقلق. وفيما يتعلق بالنظام العالمي، فإن هذا يكرر ما يعتبر علامة ثابتة للعالم الحديث: التسريع الشامل لوتيرة التغيير، الذي وُصِف في بعض الأحيان بالتقدم، كنهج لهدف معياري للتاريخ - ويُنظر إليه الآن على أنه توازن في الهاوية. لذلك يمكن للمرء أن يستنتج أن سردية التقدم، التي هيمنت

على نظرية العلاقات الدولية في العقود الأخيرة، كانت بمثابة مهدئ قوي، من خلال تصوير التغييرات المتسارعة على أنها تحقيق لمشروع سلام كبير. فهل تجاهلنا تطورات الماضي وأهملنا الاستعداد لمواجهة التحديات المتوقع بالتأكيد حدوثها؟ فهل وقع الأوروبيون بشكل خاص في فخ "بيدرماير" السياسي العالمي؟ (أي السياسة الحالمة التي تقود في النهاية إلى التعاسة ـ المترجم)

إن ما بدا وكأنه مكاسب تدريجية في النظام على مدى عقدين أو ثلاثة عقود من انتهاء الصراع بين الشرق والغرب أصبح الآن بالنسبة لأغلب الناس بمثابة بداية الفوضى في عالم كان في السابق منظماً على الأقل إلى حد ما. ووفقاً لهذا، فإن تقويض سردية التقدم بسبب التطورات المُضادة هو الذي جعل مصطلح "الفوضى" هو مصطلح التصنيف السائد. وهذا ليس بالأمر غير المعتاد أيضًا، لأنه منذ عصر التنوير، أو على الأقل منذ الثورة الفرنسية، واجه التقدميون والمحافظون بعضهم البعض بتقييمات مختلفة للتطورات العامة. ولكنهم، وكقاعدة عامة، كانوا يتوصلون دائمًا إلى حكم شامل يقيّمون فيه التغييرات بشكل عام على أنها جيدة أو سيئة.

ومن جميع النواحي السياسية، كان المرء مؤيداً للتغيير الذي يعتبره تقدماً، أو كان يقف إلى جانب المثابرة والمحافظة، أي كان محافظاً. وهذا ليس هو الحال اليوم، لأن تقييم التغيرات أصبح ملتبساً إلى حد كبير. ويلعب هذا أيضاً دوراً في الانطباع السائد عن الفوضى العالمية: فبعض الأشخاص الذين يرحبون باستمرار بالتغيرات على مستوى المجتمع المُصغّر، يرغبون، عند النظر إلى النظام الدولي، في رؤية تركيبة القطبية الثنائية المستقرة والواضحة قد عادت. ومن ناحية أخرى، فإن آخرين، الذين اعتمدوا على الصيغة المنهجية "تحقيق السلام بأسلحة أقل"، يراقبون التغيرات في الحياة اليومية بعين الريبة والقلق.

وعندما تتلاشى أنماط التوجه التاريخي الفلسفي المُنبثقة عن الرؤية القطبية للتيار المحافظ والتيار التقدمي المتقابلين فيما يتعلق بتقييم التطورات السياسية والاجتماعية، يصبح التغيير المتسارع مُربكا، ويتحول عند الكثيرين إلى اضطراب وقلاقل. يمكن الآن أيضًا ملاحظة مجموعات التفكير المُختلف، التي ظهرت سابقًا كمعارضين لإجراءات الحماية من فيروس كورونا التي فرضتها الدولة، فيما يتعلق بالوضع العالمي المتغير. لقد فقد التصنيف السياسي القديم إلى اليمين واليسار والوسط الكثير من معناه. هكذا يلتقي التغيير المتسارع في النظام العالمي وتآكل أنماط التقييم معًا؛ والنتيجة هي الشعور بـ"عالم في حالة اضطراب". ما يشكل في الواقع "اضطرابًا"، وما يرقى إلى أن يكون "نظام قوى" متغير، هو محور ما سيتم معالجته فيما يلي. إنها تلك وجهات النظر المتعارضة التي يُشار إليها في عنوان الكتاب: الانتكاس إلى "فوضى عالم الدول" وظهور "نظام قُوى" جديد في العلاقات العالمية.

إن تسريع عجلة التحول السياسي العالمي، والتغير المتسارع باستمرار في النظام العالمي، ليس أقله نتيجة للثورة المكانية التي حدثت في العقود القليلة الماضية، حدث في سياقه "انكماش في المكان" بالتزامن مع "انكماش في الزمن": أصبحت المسافات أقرب بشكل متزايد في التصور العام، وذلك نتيجة لوسائل النقل السريعة، وكثافة تقاطرها، وحقيقة أن المعلومات حول الأزمات والكوارث في "الطرف الآخر من العالم" أصبحت تميل إلى الانتشار في الوقت الحقيقي لحدوثها، بحيث أصبحت تغمرنا الأخبار الواردة من المناطق الجغرافية في وقت وقوعها، وقد كانت الأجيال السابقة إما لا تصلها مثل تلك الأحداث على

الإطلاق، أو لم تكن تتأثر بها إلى حد كبير لأنها كانت تصلهم متأخرة، وكان من المفترض أن لا علاقة لهم بالأزمات والكوارث التي كانت بعيدة جدًا .

إن الحوار بين شخصين من فرانكفورت في كتاب جوته الشهير "فاوست"، وكلاهما مواطن من مدينة تجارية، ولديه اتصالات تجارية دولية، وتعتمد أعمالهما على التدفق السريع للمعلومات، لم يعد من الممكن تصوره اليوم: "لا أستطيع أن أفكر في شيء في أيام الأحد وأيام العطلات / أفضل من الحديث عن الحرب وصرخات الحرب / عندما يكون بعيدًا هناك، في تركيا / تضرب الشعوب رقاب بعضها البعض. / يقفُ المرء هنا عند النافذة، يحتسي مشروبه / ويشاهد السفن الملونة وهي تنزلق أسفل النهر؛ / ثم يعود إلى بيته سعيدًا في المساء، / ويبارك السلام وأوقات السلام." – فيضيف مواطن فرانكفورت الآخر: "يا سيدي الجار، نعم! هكذا سأفعل بالضبط، / دعهم يشجّون رؤوس بعضهم البعض، / فليختلط كل شيء؛ / ولكن في المنزل فقط تبقى الأمور على حالها". - يفترض الاثنان بطبيعة الحال أن القلاقل والاضطرابات في العالم لن تؤثر على حياتهما الهادئة، وأنهما يمكن أن يظلا مراقبَين فضوليَين وهادئين للأحداث العالمية انطلاقًا من منزلهما الآمن. وبعد بضعة عقود، في نهاية فترة بيدرماير، كان من الممكن الإشارة إلى الاثنين باسم "البرجوازيين السطحيين"، وهو مصطلح مأخوذ من لغة الطلاب التي تعبر عن الهُوّة العميقة التي تفصل بين أولئك الذين يتوقون إلى التغيير، وبين سطحية حياة اثنين ممن يصفهم جوته بـ "المتنزهين في عيد الفصح".

لم يعُد من الممكن الآن تصور محادثة مثل تلك التي جرت بين شخصين من فرانكفورت - حتى لو كانت الرغبة في التفكير والشعور بهذه الطريقة مرة أخرى ربما تشكل سرًا المزاج الأساسي لـ"حركة السلام الجديدة" في ألمانيا. إن المعرفة المنتشرة في كل مكان بالحروب والكوارث في العالم تؤدي إلى أن بعض الأشياء، التي تسبب الكثير من الإثارة لفترة قصيرة، تتراجع بسرعة إلى الخلفية ويتم نسيانها. الأخبار السيئة تتداخل وتتراكم، وما يسقط إلى القاع سرعان ما لا يعد مهمًا. ما يبقى كذكرى هو التهديد والخوف، الذي يضمن أن المخاوف والقلق يجدا طريقهما إلى الوعي العام.

إن الوجود المستمر للرعب في العالم قد خلق أجواءً من التهديد، وهو ما تقوم استطلاعات الرأي باستقصائه وتصويره أسبوعًا بعد أسبوع. وأصبح بدوره الحضور المستمر للمخاوف والقلق بالنسبة للطغاة المستبدين بمثابة نقطة انطلاق للولوج إلى المجتمعات الديمقراطية المنفتحة على التدخلات التواصلية من الخارج؛ والذين مصلحتهم اللعب على هذه المخاوف من خلال تغذية التحذيرات والتهديدات، ليزيدوها من جديد، ليتمكنوا من تحقيق أهدافهم السياسية بسهولة أكبر. وما يختفي في ظل هذه الظروف هو القدرة على التفكير والتصرف بشكل استراتيجي. وينتشر "الانكماش الزمني" الذي تحدثنا عنه، وتسيطر على تفكير الناس انطباعات اللحظة. وهذا بدوره يصب في مصلحة أولئك الذين يتبعون خططًا طويلة المدى، أي الطغاة والمستبدين.

في مثل هذه التركيبات، من المفيد إلقاء نظرة على التاريخ، تاريخ الأنظمة العالمية والإمبراطوريات وأنظمة الدول، ولكن أيضًا تاريخ الدراسة التأملية لهذه الأنظمة، وظهورها وتفككها؛ بالإضافة إلى ذلك، نظرة على التصاميم الجيوسياسية، والتي هي في معظمها تنبؤية واستشرافية، وعلى التحليلات التاريخية التي تسعى إلى تفسير الانهيار والفشل في الماضي.

وهذا ما سوف يدور حوله هذا الكتاب لصفحاتٍ طويلة. وهذا الرأي إن شئت هو عكس ما يشار إليه هنا بـ«انكماش المكان والزمن»، فهو يمثل ما يشبه «تمدد المكان» بسبب «تمدد الزمن»، وهو ما يوضح لنا التحوّل في النظام العالمي ويضعه تحت المجهر الزمني، إذا جاز التعبير؛ بالإضافة إلى ذلك، فإن لهذا ميزة أننا نستطيع دراسة ما يحدث اليوم على نطاق عالمي في فضاءات محدودة بمستوى أقل بكثير من التداخل، بهدوء، دون انفعال أو توتر. ولذلك ينبغي أن تخدم دراسة التاريخ زيادة وعي المرء بالتطورات والتشوهات الحالية، وتزوّده بالقدرة السياسية على إصدار الأحكام. إن ملاحظة أوجه التشابه والاختلاف بين الحاضر والماضي يمكن أن تجعل من الممكن توقع المستقبل.

والاعتراض الذي يثار مرارًا وتكرارًا ضد مثل هذا الإجراء، وهو أن ما نتعامل معه الآن هو شيء مختلف جوهريًا عمّا كان يمكن ملاحظته في الماضي، يتحول إلى تناقض، لأنه يظهر أن الاختلاف الأساسي بين الماضي والحاضر لا يمكن الأخذ به إلا بالاعتماد المُسبَق على عملية المقارنة نفسها. ولهذا السبب فإن السؤال ما إذا كان بإمكاننا أن نتعلم من التاريخ، وإذا كانت الإجابة "نعم"، فما الذي يمكن أن نتعلمه منه، لا يمكن الإجابة عليه بشكل عام ومجرد، ولكن فقط بشكل ملموس وفيما يتعلق بمقولات محددة.

يجب أن نضع في اعتبارنا دائمًا أن التشابه والاختلاف يتعلقان "فقط" بالمعقولية، وليس بالتطابق الدقيق بين الماضي والحاضر والمستقبل. والغرض من ذلك كما قلت هو تنمية القدرة على الحكم، التي ترتكز قطعًا على المعرفة العلمية، ولكنها لا تكون متطابقة معها. المقارنة ليست مساواة، بل هي استخدام التشابه والاختلاف للتأكد من وجهة نظرك الخاصة. نحن نقارن باستمرار، ولكننا لا ندرك ذلك، ولا نفكر في المقارنات - وبالتالي نميل إلى المساواة بين الأشياء، مما يحتوي على تبسيطات خطيرة.

إن المقارنة التاريخية الدقيقة التي تمارس هنا موجهة ضد هذا الخطر. إن النظر إلى الماضي عندما نفكر في نظام عالمي جديد يحمينا في المقام الأول من الغرق في التمنيات، كما كانت الحال في العقود الثلاثة الماضية. إن البحث عن الأمان في التاريخ هي بمثابة عملية "تأريض" (تأمين ـ المترجم) للنظرة المستقبلية.

عند التعامل مع المساحات الجغرافية، الذي يُكمِّل ويوسع النظرة إلى التاريخ، تصبح الجهات الفاعلة المختلفة في إنشاء وتدمير "الأنظمة العالمية" واضحة. وهذا يثير سؤالاً حول كيفية ارتباط تلك التركيبات التاريخية والشخصيات المؤثرة أو النماذج النظرية والجهات الفاعلة القوية تاريخياً ببعضها البعض:

هل يصبح الحكام والساسة شخصيات عظيمة لأن إدراكهم للمشكلة وقدرتهم على التصرف يتوافقان مع تلك التركيبات التي يعملون في داخلها ــ مما يعني أن الطريق إلى العظمة التاريخية مُعبّد بالمصادفات غير القابلة للقياس ــ أم أن الساسة العظماء هم أول من يصنعون تلك التركيبات والعلاقات، التي يحتاجون إليها من أجل تفعيل إرادتهم السياسية؟ من حيث المبدأ، هذا سؤال تم طرحه مرارًا وتكرارًا في معرِض دراسة التاريخ، وتمت الإجابة عليه في اتجاه أو آخر انطلاقًا من المنهجيات السائدة وتوقعات الجمهور. عند طرح هذا السؤال بهذه العمومية، يستهدف السؤال مناهج العلوم التاريخية وعملية التأمل الذاتي لدى

المؤرخين. ولكن السؤال، بهذا المعنى الدقيق، له هنا أهمية عرضية فقط. ومع ذلك، فإن ما يجعله مهمًا بالنسبة لموضوع التحوّل في النظام العالمي، هو حقيقة أن الحكام والسياسيين الذين منحوا بلادهم مكانة بارزة، أو لعبوا دورًا رائدًا في تحويل وتشكيل نظام القوة الدولي، غالبًا ما منحهم المؤرخون لقب "العظيم"، أو "الأكبر": فقد غزا الإسكندر الأكبر إمبراطورية عالمية بالمعنى الحرفي للكلمة؛ وأنشأ شارلمان العظيم نظامًا تجاوز الممالك الجرمانية، وجدد بالتعاون مع البابا ليو الثالث الإمبراطورية الرومانية في غرب أوروبا؛ في حين جعل القيصر بطرس الأكبر من روسيا قوة أوروبية، وضمّت القيصرة كاترين العظمى مساحات واسعة في جنوب الإمبراطورية ومنحت روسيا الهيمنة السياسية والعسكرية في مقابل الإمبراطورية العثمانية؛ وبدوره، جعل فريدريك الكبير من بروسيا قوة أوروبية كبرى من خلال فتوحاته ودفاعه الناجح في حرب طويلة. ومن الواضح أن أي شخص يبني أو يغير النظام العالمي أو نظام القوى يكتسب الحق في أن يطلق عليه لقب "العظيم" أو "الكبير". وقد أدى هذا إلى خلق رغبة بين الحكام والسياسيين في "أن يدخلوا أبواب التاريخ"، وبالتالي كان لذلك تأثير كبير على تصرفاتهم - على الأقل بين أولئك الذين لا يريدون الاكتفاء بأن تُعلق صورهم فقط في معرض الملوك والمستشارين ورؤساء الوزراء السابقين، بل سعوا جاهدين للحصول على مكانة بارزة وحضور يفوق بوضوح حضور الآخرين. ويكتسب هذا الأمر أهمية خاصة عندما يشعر السياسي بخطر أن يصبح مجرد حلقة أخرى في قصة تراجع قوة عظمى سابقة. وربما لعب هذا دوراً حاسماً في بعض القرارات التي اتخذها الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، والتي كان من الصعب فهمها. ولذلك من الخطأ أن يضع المرء الفاعلين المشاركين في إعادة هيكلة وتوسيع النظام العالمي في نماذج وقوالب جاهزة، كما لا ينبغي للمرء أيضًا أن ينسب إليهم قوة التشكيل الشاملة المُهيمنة، كما يحدث غالبًا في السير الذاتية والمذكرات.

إن الفاعلين السياسيين يكونون محاطين بمساعدين ومستشارين يؤثرون على قراراتهم بطريقة أو بأخرى، ودون دعمهم لا يمكنهم ترجمة قراراتهم إلى سياسات تنفيذية. إن نصائح وتوصيات الحاشية لا تأتي من فراغ، بل تتشكل من خلال الأفكار والسرديات المتداولة في المجتمع أو الفضاء السياسي. كما أنها تلعب دورًا مهمًا في قبول صناع القرار السياسي للمقترحات المعروضة عليهم. بدلاً من التكهن بالمخططات النفسية لأصحاب القوة، سأحاول هنا معالجة السرديات السائدة والتصاميم الجيوسياسية، وفك رموز ضروراتها الضمنية واستكشاف خيارات بديلة، من أجل شرح ليس فقط القرارات المتخذة، ولكن أيضًا توقع نطاق القرارات المحتملة في المستقبل. ولذلك فإنني أعلق دورًا أكبر على السرديات التي تشكل هوية الفضاء السياسي أكثر مما هو معتاد في الدراسات السياسية.

عندما يتعلق الأمر بالتأثير الفعلي للمساعدين والمستشارين على صانع القرار السياسي، فلابد عند تقييم ذلك من أخذ "قانون تحويل المستبدين تدريجيًا إلى أغبياء" بعين الاعتبار. وقياساً على السؤال الذي طرحه المؤرخ من العصر العتيق إكسينوفون في حواره مع هيرون، ما إذا كان يمكن للطاغية أن يكون له أصدقاء، بما أن أساس حكمه هو عدم الثقة بشكلٍ عام، يثير السؤال التالي: ما مقدار الثقة التي يمكن أن يضعها المستبد، الذي يعرف أنه محاط بمنافسين على السلطة، في مستشاريه، أو إلى متى يكون لديهم الشجاعة لتزويد السياسي القوي بالمعرفة المتاحة لهم؟ أم أنهم يخبرونه فقط بما يعتقدون أنه يتوافق مع أفكاره وما يريد سماعه؟ وهذا بدوره يعد ميزة كبيرة للدول الدستورية الديمقراطية على الأنظمة الاستبدادية: حيث لا يتعين على المستشارين أن يخافوا من الشخص الذي يقدمون له النصح، لأنهم في أسوأ الأحوال قد يجعلون أنفسهم غير مرغوب فيهم ويُطردُون من دائرة المستشارين؛ لكن لن يكون لديهم

أي داعٍ للخوف على حرياتهم وحيواتهم، إذا جاءوا بأخبار سيئة أو عبَّروا عن أفكار تخالف أفكار من هم في السلطة. وينبغي فيما يتعلق بالتناقض السياسي العالمي الناشئ بين الأنظمة الديمقراطية والأنظمة الاستبدادية ملاحظة التالي: المستبدون يتمتعون بمزايا في تطوير استراتيجيات طويلة الأجل؛ في حين تتمتع الديمقراطيات بميزة عندما يتعلق الأمر بتقييم مزايا وعيوب مثل تلك الاستراتيجيات، وكذلك فرصها والمخاطر التي تنطوي عليها.

وبطبيعة الحال، سنتحدث فيما يلي أيضًا عن القيم والأعراف، وكذلك القواعد المشتركة بين الدول والقانون الدولي، والذي يرتبط بالطبع دائمًا بمسألة من هو الراغب والقادر على تنفيذ ذلك القانون وتلك القواعد. ربما كان النقص الأكبر في فكرة أنه ينبغي، بل يجب، أن يكون من الممكن تحقيق السلام باستخدامٍ أقل للأسلحة، هو الافتراض الضمني بأنه يكفي وضع القواعد والقيم وإعلان أنها مُلزمة، دون الإجابة على السؤال: من سيكون "الحامي" لتلك القيم والقواعد. والإشارة المتكررة إلى أن الأمم المتحدة هي من تحميها، لم تكن يومًا مُرضية على الإطلاق، لأن الأمم المتحدة لم تكن مجهزة بالقدر الكافي للقيام بهذه المهمة، أو لأن الأمم المتحدة تُعرقل نفسها بنفسها دائمًا بمجرد أن تواجه تحديات كبيرة ومثيرة للجدل سياسيًا. كان الجواب هو فقط: يجب إصلاحها وتعزيزها؛ وهذا الجواب لا يأخذ في الاعتبار أن العرقلة الذاتية للمنظمة العالمية ينطبق أيضا وبشكل خاص على عرقلة الإصلاحات التي تمت المطالبة بها مرارًا وتكرارًا. وبدلا من ذلك، تم باستمرار رفع سقف القيم وزيادة صرامة القواعد في مشروع النظام العالمي القائم على المعايير، في حين ظلت الانتهاكات المستمرة لها دون عقوبات. إذا نظرت عن كثب، فإن مشروع النظام العالمي القائم على المعايير، الذي أثبت فشله مع انسحاب الغرب من أفغانستان والحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا، في حد ذاته شكلاً من أشكال الفوضى الهيكلية: تزايدت باستمرار الفجوة بين تحديد القيم والإلزام بالقواعد من ناحية، وتطبيق ذلك فعليًا على من يحتقرون القيم ويخالفون القواعد من ناحية أخرى، وأصبح من غير الممكن معرفة كيف ومتى يمكن سدّ تلك الفجوة.

وهذا لا يعني أن النظام العالمي الجديد الناشئ هو نظام بلا قواعد وقيم. لكن القواعد التي ستطبق داخله ستكون أقل عددًا وعمقًا، وفوق كل شيء لن تكون مطالب من منظمات غير حكومية، بل اتفاقيات ومعاهدات بين القوى العظمى، أي الجهات الفاعلة المهيمنة في ذلك النظام. يمكن أن ينطبق هذا أيضًا بطريقة مماثلة على القيم المعنية – مع الإشارة إلى أن ذلك سيسري على: القيم والقواعد ذات النطاق العالمي، وليس على القيم والقواعد في مجال نفوذ كل واحدة من القوى الكبرى المعنية. أما في داخل نطاق القوى نفسها فبطبيعة الحال سوف تنطبق القيم والقواعد التي تشكل هويتها السياسية، وستكون هذه القيم والقواعد مختلفة في العالم الديمقراطي عنها في الأنظمة الاستبدادية.

ولا يمكن استبعاد أن القيم والأعراف داخل الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية تظهر نطاق انتشار معين، وتختلف في الشمال الغني عن تلك لدى الذين يعيشون في مناطق الجنوب العالمي، التي لا تزال تعاني من الفقر والبؤس. لكن ذلك يعني أيضاً أن «الغرب» يحد من الصلاحية العالمية لقيمه وأعرافه، وبدلاً من ذلك يركز بشكل أساسي على أراضيه.

وهذا أمر واقعي لأن الغرب لا يستطيع فرض هذه القيم والأعراف ضد منافسيه وخصومه الرئيسيين بأي حال من الأحوال، كما أن الحفاظ على ادعائه بصلاحيتها سيسبب له مشاكل بمجرد أن يتعلق الأمر

بوضع قواعد في إطار العلاقات بين القوى الكبرى. وكلما قل الحديث عن القيم، كلما أصبح من الأسهل وضع القواعد التي تحكم كيفية تعامل القوى الكبرى مع بعضها البعض. لذا على المرء أن يقرر ما هو الأهم بالنسبة له: تأكيد القيم دون عواقب، أو الاتفاق على قواعد مُلزمة. وحتى عند التعامل مع الجهات الفاعلة الأضعف، أي الدول التي تنتمي إلى المستويين الثاني والثالث في السياسة العالمية، فقد يكون من المستحسن التصرف بشيء من التحفّظ فيما يتعلق بالمعايير، حتى لا يدفعهم غير ذلك إلى معسكر المستبدين. لقد بدأ الصراع السياسي من أجل الحصول على دعم وتأييد هاذين المستويين، الثاني والثالث، منذ الهجوم الروسي على أوكرانيا، ولن ينتهي حتى بعد انتهاء الحرب. وستكون النتيجة أن الجوانب الجيوسياسية سوف تكتسب ثِقَلاً أكبر مقارنة بالأفكار السياسية القيمية – ليس داخل الهياكل الداخلية للاعبين الرئيسيين، بل في العلاقة بينهم، وفي تعاملاتهم مع المستويين الثاني والثالث من القوى ذات الصلة بالسياسة العالمية. ويمكننا أن نرى مؤشرات على ذلك من خلال مغازلة موردي النفط والغاز العرب، والتي بدأت بعد خفض الإمدادات القادمة من روسيا، بهدف ضمان توفير الإمدادات للأوروبيين. وفجأة، تراجعت مرة أخرى قضايا حقوق الإنسان التي كانت في طليعة العلاقات المتبادلة بين الغرب وبين تلك الدول الموردة للبترول والغاز، وتم الاتفاق على أنه ستتم مناقشتها خلف أبواب مغلقة، هذا إن تمت مناقشتها على الإطلاق. ويمكن للمرء أن يفترض أن هذا الشكل من التعامل مع مسائل القيم والأعراف سيشكل سابقة. وحقيقة أن الجانب الجيوسياسي يسود على القيم في حالة نشوب صراعات ليست في الواقع جديدة؛ لأنك عندما تتجول في التاريخ، يمكنك أن تجد أمثلة لا حصر لها على حدوث ذلك من قبل. سيتم مناقشة هذا بشكل متكرر فيما يلي.

والسؤال الذي يبقى مطروحا هو: كم عدد اللاعبين الرئيسيين الذين سيشكلون النظام العالمي الناشئ ويعترف كل منهم بدور الآخر فيه؟ ويمكن للمرء أن يفسر الهجوم الروسي على أوكرانيا بغرض ضمها إلى الاتحاد الروسي على أنه تعبير عن الخوف الروسي من أنه على الرغم من الأسلحة النووية وأنظمة الإطلاق التي لا تزال موجودة، فإنها لن تكون واحدة من هؤلاء اللاعبين الكبار، أو أنها لن تصبح واحدة من أهم هؤلاء اللاعبين الكبار. ويرتبط هذا بالخسارة النسبية لأهمية القوة العسكرية مقارنة بالقوة الاقتصادية. ففي عالم يتسم بالتعاون، لم تعُد الأسلحة النووية تلعب سوى دور ضئيل. وهذا يختلف في عالم الصراعات والحروب. وفيما يتعلق بالنظام العالمي الذي يتشكّل حاليًا، فإن القيادة الروسية مهتمة بتغيير التوازن بين مناطق القوى. ويتضمن ذلك أيضاً سياسة التفكيك التي تنتهجها روسيا تجاه الاتحاد الأوروبي منذ فترة طويلة، بهدف عدم السماح للأوروبيين بأن يصبحوا فاعلاً مستقلاً وقوياً، لذلك تقوم بتأليبهم ضد بعضهم البعض، وإضعافهم، وسحب بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى مجال نفوذها. ولو نجحت هذه السياسة، فسيصبح هناك ثلاث قوى كبرى تحدد النظام العالمي: الصين والولايات المتحدة وروسيا.

وبشكل أكثر اعتدالاً، يمكن أيضاً ملاحظة الخط في السياسة الأميركية مع وزير الدفاع السابق دونالد رامسفيلد الذي أضعف الأوروبيين، عندما دعا إلى ما أسماه "أوروبا الجديدة" ضد "أوروبا القديمة"، وكذلك كل ما حدث خلال سنوات رئاسة دونالد ترامب، الذي صرح عدة مرات بأن: أوروبا القادرة على العمل السياسي ليست مناسبة له. ويبدو أن ترامب راهن أيضًا على نظام عالمي ثلاثي، مفضلاً التحالف بين الولايات المتحدة وروسيا ضد الصين.

لقد فشل هذا المشروع فشلاً ذريعًا؛ ففي عهد الرئيس جو بايدن يتم التعامل مع الأوروبيين مرة أخرى باعتبارهم فاعلين متحالفين، ولكن مستقلين. وقد يؤدي هذا إلى نظام مكون من خمسة قوى: بالإضافة إلى الولايات المتحدة، والصين، وروسيا، يكون الاتحاد الأوروبي، والهند جزءًا منه. وسيتم مناقشة هذا بالتفصيل في الفصل الأخير من الكتاب. ومهما يكن الأمر، فسوف يكون لزاماً على الأوروبيين أن يبذلوا جهداً كبيراً ليكونوا جزءاً من الدائرة الصغيرة من الجهات الفاعلة التي تهيمن على النظام العالمي، وهذا يعني أنه سيتعين عليهم أن يحولوا أنفسهم من صانع قواعد ومدير لها إلى قوة سياسية قادرة على العمل. ومن المتوقع أن يتضح ما إذا كان بإمكانهم القيام بذلك خلال هذا العِقد.

إنه مشروع محفوف بالمخاطر من كافة النواحي، الذي شرعت فيه عندما نظرتُ إلى نظام السلطة في القرن الحادي والعشرين. سيكون الأمر أقل مخاطرةً لو قمت بتدوين الأمنيات، التي رغم أنها يمكن أن تتحطم على صخرة التطورات الفعلية، لكن صلاحيتها المعيارية لا تتأثر إلا إلى بصورة طفيفة. إن توقع عملية ما يكون أكثر عرضة للنقد والهجوم كثيرًا، ولكنه في الوقت نفسه أكثر أهمية من الناحية السياسية من الدخول في جولة جديدة من التمنيات والآمال، التي نعلم بالفعل في وقت كتابة هذا الكتاب أنها لن تتحقق. بالمعنى المتناقض للشِعَارين سابِقَي الذكرِ لأندريه مالرو وكارل ماركس، فإن البحث المستمر عن الأمان من خلال النظر إلى الماضي يعمل بمثابة "ثِقل مُوازن" عند التوجّه نحو مستقبل مليء بعلامات الاستفهام.